مرئيات مديرية المواصفات والمقاييس الأردنية حول موضوع المصطلحات

1 ــ مقدمة :

قد لا يكون خافيا على أحد ما للغة من دور في التعبير عن ثقافة وتراث الأمة وحيث أن المصطلحات هي المفردات المقابلة للمفاهيم المختلفة فهي تشكل مفاتيحا للمعرفة بشكل عام. والمصطلحات العلمية بشكل خاص تعتبر لغة التخاطب فيما بين الدارسين والباحثين في المواضيع العلمية المختلفة.

وكلما كانت هذه اللغة قادرة على التعبير عن حضارة وتقدم الأمة وذلك بما تزخر به من المفردات والمصطلحات كلما شاع استخدامها واعتزاز مستخدميها بها وبالتالي تعرف بأنها لغة حية.

واللغة العربية من اللغات الحية التي كانت في وقت من الأوقات لغة العالم المتحضر وهي كذلك لغة كتابنا السماوي، ونحن كأمة عربية مسلمة يشعر كل فرد منا بمسؤولية المحافظة على أصالة هذه اللغة والعمل على انتشارها والتصدي لكل ما من شأنه أن يدفع بها إلى الاندثار.

إلا أن واقع الأمر المؤسف هو أن المنتمين إلى هذه اللغة قد سكنوا وانشغلوا عن تطوير وإغناء هذه اللغة بالمفردات المناسبة للمفاهيم المستجدة وذلك منذ حوالي (1000) عام وقد يكون هذا بسبب الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي سادت خلال تلك الفترة.

إلا أننا لا نستطيع اغفال ما للتطورات التكنولوجية والعلمية الحديثة والمتسارعة المنبثقة من الغرب من أثر على هذا بحيث حلت اللغات الأوربية المختلفة والتي حملت معها إلينا تلك التطورات محل اللغة العربية في الأقطار العربية.

وكما هو معروف عنا بأننا دول مستوردة للتكنولوجيا فإننا نستورد معها أيضا اللغة العلمية (مفردات، مصطلحات، مفاهيم) والتي هي في الواقع لغة البلد الصانع لتلك السلعة.

وبمرور الزمن تجمعت حصيلة كبيرة من المصطلحات العلمية باللغات الغربية شاعت في الأقطار العربية بسبب انعدام الذخيرة من

المصطلحات والمقابلات العربية لتلك المفاهيم.

ونحن كدول عربية إذ ننبهنا إلى هذا الواقع غير المرضي، نحاول عن طريق المنظمات والهيئات والاتحادات العربية المتخصصة الالتفات إلى لغتنا لتحريك مقدرتها على التعبير عن مفاهيم الحضارة المعاصرة، حيث يتطلب هذا توافر المقابلات العربية للمفاهيم والمصطلحات العلمية والفنية والصناعية السائدة حاليا وكذلك المستجدة.

كما أدركنا ضرورة توحيد هذه المصطلحات وشيوعها فيما بين الأقطار العربية حيث أن عملية وضع المصطلح وإقراره يجب أن تقترن بنشره واستخدامه.

2 ــ مساهمة المجامع اللغوية والهيئات والاتحادات المتخصصة :

2ــ1 مجامع اللغة العربية بوجه عام تهتم بالأمور اللغوية البحتة وهي بعيدة عن الواقع الحالي والمستقبلي والثقافي وكذلك العلمي إلى حد ما.

لذا، فإن وضع المصطلحات من قبل هذه المجامع غالبا ما يأتي متأخرا في حين يحتاج مستخدمي المصطلحات إليها بسرعة لا تسمح بالانتظار الطويل وذلك بسبب تسارع التقدم العلمي ومن ثم زيادة المفاهيم والمصطلحات المتأتية عنه.

2ــ2 كما أن المجامع تتسم بطابع الاقليمية وكذلك المصطلحات الصادرة عنها.

2ــ3 التنسيق فيما بين هذه المجامع ضعيف وكذلك نجد أن ما يصدر ويقر عنها بطرق علمية سليمة معدوم إلى حد ما.

ومع أنها حاولت وتحاول بصدق تحقيق نشر المصطلحات وتوحيدها بالوسائل المختلفة كالترجمة والتعريب والاجتهاد أحيانا إلا أنها أخفقت عمليا بإغناء اللغة بالمصطلحات الملائمة.

2ــ4 أما مؤتمرات التعريب المختلفة التي تعقد بين الحين والآخر بمشاركة هذه المجامع فيؤخذ عليها أنها غير عملية وغير مجدية في التوصل إلى مناقشة كافية للمصطلحات ولا لاقرارها من قبل جهات مسؤولة كما أنها لا تخلو من المجاملة، وكما هو الحال بالنسبة للمجامع فهو كذلك مع الهيئات والمنظمات والاتحادات المتخصصة من حيث انعدام التنسيق والتوثيق والاقرار السليم، مما جعل هذه الجهود غير المخطط لها مبعثرة وغير مقيسة بالاضافة إلى أنها مكلفة إلى حد ما.

3 ــ اللجان الفنية المعنية بالمصطلحات في المنظمة العربية للمواصفات

3ــ1 لجنة علم المصطلح :

إن تعثر هذه اللجنة في انجاز ما يفيد في مجال علم المصطلح من قبل الدول الأعضاء فيها واضح مما أدى إلى إحالتها للأمانة العامة للمنظمة لتدرس الوسائل والأساليب الكفيلة بتنشيط المعنيين والمهتمين لأن يتجاوبوا معها في هذا المجال إذ أن توليد علم مصطلح عربي يعتبر عملا رياديا وتنمويا.

وكما هو واضح ومعروف فإن عدم رصد مخصصات كافية من قبل اللجنة العامة لمثل هذه النشاطات الاساسية وذات الأولوية في موازنات المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس والهيئات العربية للتقييس كان وما يزال عاملا أساسيا في تعثر أو توقف العمل في هذا المجال.

2ـ3 اللجنة الفرعية ـــ مصطلحات وتسميات ورموز الكيمياء.

مصطلحات الكيمياء مصطلحات أساسية تنبثق من علم الكيمياء النظري وهي كثيرا ما تتداخل ومصطلحات الفيزياء وكذلك مع المصطلحات العلمية للعلوم والصناعات الأخرى مثل الأحياء والزراعة والصناعات الورقية وصناعة الزجاج والأغذية وما إلى ذلك من صناعات وعلوم ومهن لا يتسع المجال لحصرها هنا.

لذا، فإن دراسة وتجميع وإقرار المصطلحات الكيماوية من قبل لجنة فنية عربية متخصصة قد لا يكون عملا وافيا من النواحي الفنية والمنطقية إذا لم ترتبط بجسور قوية بمصطلحات كل اللجان الفنية العربية ذات العلاقة وكذلك الجهات الأخرى من منظمات وهيئات واتحادات.

وحتى يكون هذا التواصل والترابط مثمرا لابد من وجود فريق كاف من حيث العدد والخبرة والتفرغ.

كما أن عمل هذه اللجنة وكذلك بقية اللجان بعيدا عن منجزات ونشاطات المعنيين بعلم المصطلح هو امعان في بعثرة الجهود والأموال وانعدام التنسيق وتكرار لما ورد في البند الفرعي (2 ـ 4) أعلاه

كما تجدر الاشارة إلى أن إرساء قواعد علم المصطلح العربي واعتمادها لا يعني ولا يؤدي بالضرورة إلى توحيد المصطلحات ذلك أن لغتنا غنية وزاخرة بالمترادفات المختلفة لنفس المفهوم.

4 ـ المصطلحات في الدول المتقدمة

إن لدى الدول المتقدمة أجهزة متخصصة ونشيطة تعنى بتطوير اللغة واستنباط المصطلحات الدقيقة واعتمادها ونشرها، وهي تنفق نسبة ليست ضئيلة من ميزانياتها للنشاط اللغوي والترجمة.

كما أن هناك لجان رقابة مهمتها السهر على تطبيق القوانين التي تحمي اللغة والمصطلحات، كما أن هناك جامعة منح شهادة الدكتوراه في علم المصطلح هي جامعة لافال في كويبك، وكذلك يوجد اتحاد دولي للمصطلحات وعلمها يهدف لدعم وبعث التعليم في هذا المجال، هذا بالاضافة إلى اعتزاز وثقة تلك الدول بلغاتها.

والواضح أنه لا يتوفر أي شيء من هذا في الدول العربية بل الأدهى من ذلك عدم الاتفاق العربي حول انشاء مدرسة للترجمة وذلك بمعونة كبيرة من الأمم المتحدة التي هي على استعداد لدعمها بالمال والخبرة.

5 ـ مما سبق يمكننا أن نقرر الوضع في الدول العربية على النحو التالي.

5ـ1 تعدد الجهات (منظمات، هيئات إتحادات علمية ومهنية أو صناعية، مجامع لغوية ومجامع علمية) المهتمة والعاملة في المصطلحات والترجمة والتعريب.

5ـ2 انعدام التنسيق الجاد والايجابي فيما بين هذه الجهات مما أدى إلى هدر الجهود والأموال.

5ـ3 معظم هذه الجهات تقوم بالأعمال المعنية دون أي تفرغ لذلك.

5ـ4 غياب **الخطة العربية المتكاملة لمعالجة موضوع اللغة** والمصطلحات في ساحة العمل هذا.

5ـ5 ليس لأي من هذه الجهات **صفة أو صلاحية الالزام بما يقر** ويصدر عنها من نتاج.

5—6 التزام الدول العربية على مستوى دول أو أفراد بما يصدر عن هذه الجهات هو أمر مزاجي وقد يكون أدبيا في بعض الأحيان إلا أنه غير دائم أو مستمر.

7—5 بسبب العوامل المذكورة من 5 — 1 إلى 5 — 6 فإن الجزء الكبير من أعمال وجهود هذه الجهات لا يتعدى صفحات المعاجم أو رفوف المكاتب.

6 — المقترحات الأردنية :

1—6 إن معالجة أمور اللغة بشكل منفصل وكل أمر على حدة تعتبر معالجة غير سليمة لذا يعتقد **بضرورة معالجة جميع مجالات استخدام اللغة مرة واحدة** نظرا للتداخل فيما بينها.

كما أن وجود **خطة عربية متكاملة لمعالجة موضوع اللغة والمصطلحات** بشكل عام أمر في غاية الأهمية لانجاح الجهود والأعمال في هذا الخصوص.

2—6 توفير الفنيين المتفرغين والمؤهلين علميا ولغويا وفنيا أمر في غاية الأهمية أيضا وهذا يتطلب توافر معاهد عربية لتخريج التراجمة والمصطلحيين فيما بعد.

3—6 وجود **سلطة تعطي القرارات الصفة النهائية الادارية والقانونية** للالتزام والالتزام بها من خلال النشاطات والنتاجات المختلفة يضمن انتقال الخطة الموضوعة إلى حيز التنفيذ.

لذا، نعتقد أن ما ورد في البند 6 أعلاه يمكن أن يحقق عن **طريق انبثاق مركز أو مجمع لغوي علمي عربي عن جامعة الدول العربية الأم**، مثله كمثل بقية هيئات ومنظمات هذه الجامعة، مع **تميزه عنها بتوفر السلطات والصلاحيات التي تخوله الزام كافة الهيئات والمنظمات العربية المنبثقة** عن الجامعة الأم باعتماد واستخدام ما يصدر عنه من قرارات كما له **صلاحيات الاتصال المباشر معها** وكذلك مع **الاتحادات العلمية والمهنية والمجامع اللغوية العلمية المختلفة** والتحركات السريعة لعقد الاجتماعات **والالتحام المباشر مع أية جهة ذات صفة قطرية أو عربية** إذا تطلبت سرعة الانجاز والبت أو الاقرار ذلك دون الاكتفاء بالانجاز على صعيد المراسلات ويكون بحد ذاته مركزاً للمعلومات والتوثيق في هذا المجال على المستوى العربي.

كما أن **دعم هذا المركز / المجمع بالتمويل العربي الكافي** والملائم وكذلك **بالكادر المتفرغ الكافي والمؤهل فنيا وعلميا** ولغويا للقيام بأعمال الترجمة والتعريب واستنباط المصطلحات **وارساء قواعد علم المصطلح العربي** ومواكبة التطورات العلمية الحديثة والمستجدة من حيث اللغة والمصطلح وذلك من خلال **خطة متكاملة مدروسة ومقيسة** هو أمر لا غنى عنه لانجاح المساعي والأهداف المتوخاة من خلاله.

كما لا ينبغي أن يغيب عن البال **أهمية التخطيط القطري** في هذا المجال لذا نعتقد **بضرورة تحويل المجامع اللغوية الحالية في البلاد العربية إلى مجامع لغوية علمية ذات صلاحيات وسلطة تخولها الزام المؤسسات الخاصة والعامة باعتماد ما يصدر عنها من قرارات في هذا الخصوص** وذلك من خلال قوانين رسمية تخولها ذلك مع **وجود مكاتب أو جهات خاصة لدعم ومراقبة مدى هذا الالتزام** في كل قطر.

على أن **تكون هذه المجامع هي العضو الرسمي الممثل للبلد في المجمع العربي المقترح.**

مع ملاحظة ضرورة **مشاركة مستخدمي المصطلحات في وضعها واقرارها مع مجالس هذه المجامع**

هذا ونقترح كخطوة أولى لتحقيق هذه الأهداف أن تتبنى جامعة الدول العربية باقتراح ملح من الجهات المعنية عقد ندوة عربية عاجلة في احدى العواصم العربية لبحث هذه القضايا وتقديم أوراق بشأنها والوصول إلى خطة قابلة للتنفيذ تتبناها وتمولها الجامعة العربية نفسها.